جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٨)

آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية

فبراير
١٩٨٨

مقدمـــــه

ان أهمية الاستثمار وما يلعبه من دور حاسم فى خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعيـــه دفعا للبرامج التى تتضمنها كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطنى ، تفرض على المخـــطط أن يقف ليقيم عملية الاستثمار بشكل عام . والشق الخاص الوطنى والعربى والأجنبى منها على وجـــه التحديد بطريقة تحدد معالم الطريق مسارا لترشيد مصادرها وحجمها والقطاعات المفـــروض أن تتوجه اليها والمناخ العام الذى تعايشه والمشاكل الحاكمه والمؤسسات القائمة والتشريعـــات المسئولة والآفاق المستقبلية المرتقبة التى تهيئ لها فى الخطط التالية أداء أفضل وعائـــدا على الاقتصاد الوطنى والمستثمر الوطنى أو العربى أو الأجنبى ما يحفزه على الاستمرار والتواصـــل مع ما تتجه اليه الدولة من تشجيع ودفع هذه التوجهات بما يمكن ويعطى للاستثمارات فى شقهـــا الخاص مشاركة حقيقية واسهام فعال للمستهدف فى خطط المستقبل .

ويهدف هذا البحث على وجه العموم الى القاء الضوء على أهمية الاستثمارات الأجنبيـــه بشكل عام والعربية منها بشكل خاص فيما يتعلق بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة (٨٢/ ١٩٨٣ ــ ٨٦/١٩٨٧) وتحديد آفاق وتقييم تلك الاستثمارات واسهاماتها فى دفع خطط التنمية فى قطاعات الاقتصاد المصرى وفتح مجالات ومشروعات جديدة ذات أولوية حاكمة للاقتصاد الوطـــنى بغرض امكانية احداث عملية ترشيد حقيقية فى كافة المستويات الاجمالية والقطاعية والاقليميـــة والمحلية والدولية وفى كل الأبعاد التنظيمية والادارية والتخطيطية والتشريعية والنقدية فى الخطه المقبلة (١٩٨٧ ــ ١٩٩٢) وما بعدها .

ومن هنا تأتى أهمية الدراسة فيما اتجهت اليه من هدف وفيما حدد نطاقا زمنيـــا لها يتواكب مع مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتم تقسيم البحث الى فصلين تضمن كل منها ست مباحث ليكون مجمل البحث ثنى عشـــر مبحثا كونت هيكل البحث فى بعديه النظرى والتحليلى فى سياق من الوصف والتشخيص والتحليـــل والتى كونت المحتوى الفعلى لعملية توثيقية . حاول البحث أن يسعى نحوها فيما تضمنه وكذلـــك

فيما أتيح من احصاءات ومعلومات حتى فبراير ١٩٨٧ وما ضمته ملاحق البحث الأثنى والعشرين بالاضافه الى ماورد فى متن البحث من جداول احصائيه حاول البحث تحليلها والتعليق عليها .

والبحث لم تتهيأ له هذه الصورة الا بما أتيح له من فرص الحصول على مصادر ومراجع للبيانات والمعلومات - والتى كانت خير عون صادق ، تدعو الأمانه الى أن نخص بكل العرفان فى هذا المقام ما أتاحه بكرم فياض السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والسيد الأستاذ الدكتور رئيس قطاع البحوث والمعلومات بالهيئة وكذلك السيد الأستاذ مدير ادارة المعلومات والبيانات الاحصائية وكافة الأخوة الذين أسهموا بجهدهم ووقتهم من الهيئة .

وقد قام باعداد هذه الدراسة الدكتور / مصطفى أحمد مصطفى الخبير بمركز العلاقات الاقتصاديه الدوليه وتعاون معه فى توفير الكثير من بيانات البحث السيد / مجدى محمد خليفه والسيد / حامد ابراهيم السيد الباحثين بمعهد التخطيط القومى .

ونأمل أن تساهم هذه الدراسه مع غيرها من دراسات المعهد ودراسات مركز العلاقات الاقتصاديه الدوليه فى العمل على المساهمة فى مشكلات التعاون الاقتصادى والعلاقات الدولية ومشاكل الاستثمار على المستوى القومى - وصولا الى تحقيق هدف تهيئة أفضل مناخ أمام آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية .

محتويات البحث

الفصل الأول
الاطار البحثى والفكرى والعلمى

١٠١٠ أهمية دراسة مشكلة البحث .

٢٠١٠ الدراسات الخاصة بموضوع البحث .

٣٠١٠ منهجية ومصادر بيانات ومعلومات البحث .

٤٠١٠ تطوير موضوع واستمرارية دراسة المشكلة .

٥٠١٠ قضية الاستثمارات المحلية والخارجية والتوجه العالمى المعاصر .

٦٠١٠ الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات استثمارها فى بلدان الوطن العربى .

الفصل الثانى
واقع الاقتصاد المصرى وآفاق الاستثمارات العربية فى خطط التنمية المصرية

١٠٢٠ الاستثمارات العربية ... من أين ؟ ... والى أين ؟

٢٠٢٠ ادارة الاستثمار فى الاقتصاد المصرى وانعكاسه على الاستثمارات العربية .

٣٠٢٠ مكونات المناخ الاستثمارى العام فى مصر وتأثيره على جذب الاستثمارات العربية .

٤٠٢٠ مشكلة سعر الصرف فى مصر وانعكاسها على الاستثمارات العربية .

٥٠٢٠ تحويلات ومدخرات العاملين المصريين بالخارج وتشجيع الاستثمارات العربية .

٦٠٢٠ آفاق الاستثمارات العربية فى مصر وارتباطها بخطة التنمية القادمة ٨٧ ــ ١٩٩٢ .

الفصل الأول

الاطار البحثى والفكرى والعلمى

١٠١ • أهمية دراسة مشكلة البحث •

٢٠١ • الدراسات الخاصة بموضوع البحث •

٣٠١ • منهجية ومصادر بيانات ومعلومات البحث •

٤٠١ • تطوير موضوع واستمرارية دراسة المشكلة •

٥٠١ • قضية الاستثمارات المحلية والخارجية والتوجه العالمى المعاصر •

٦٠١ • الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات استثمارها فى بلدان الوطن العربى •

١٠١ ٠ أهمية دراسة مشكلة البحث

نظرا للدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الاستثمارات العربية والأجنبية فى خطط التنمية المصرية ومساهماتها فى دفع خطط التنمية فى قطاعات هامة للاقتصاد المصرى ٠ الا أن وقفه تأمل وتقييم لتلك الاستثمارات ، خاصة العربية منها ، أصبحت هامة ومفيدة بغرض الوقوف على مصادرها وحجمها والقطاعات التى تتجه اليها ومعوقاتها وادارتها فى الاقتصاد المصرى والمناخ الاستثمارى العام والمشاكل الحاكمة فيهما ، وآفاق المستقبل لتلك الاستثمارات وانعكاس ذلك كله على الأداء الاقتصادى كما تورده خطط التنمية المصرية (الحالية ، التالية ١٩٨٧/٨٦ ــ ١٩٩٢/٩١) خاصة فيما يشمل نشاط قطاع الاستثمار الخاص بشكل عام والاستثمارات العربية بشكل خاص وامكانية تشجيعها فى قطاعات يكون لها التأثير المتبادل للافادة والاستفادة حتى تؤدى وقفة محاولة التقييم الى ترشيد مرغوب تنعكس آثاره وتمتد الى تلك التأثير المتبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد المصرى خاصة فى خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية المقبلة وآفاق تلك الاستثمارات فى ذلك ٠

وقد أصبح واضحا أن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية احتلت فى السنوات الاخيرة مركزا متميزا بين تلك المشكلات الدولية التى يهتم بها رؤساء الدول والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة حيث أعيت الوسائل الاقتصاديين وحدهم امكانية التأثير فى صنع القرار الذى يرشد الأداء الاقتصادى مواجهة مع تلك المشاكل التى تؤثر على دفع عجلة التنمية فى تلك البلدان ولو من خلال خططها التى تستهدف دفع تلك التنمية المفترض فيها تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة ، تجدر الاشارة الى التجربة المصرية لعملية التنمية وتخطيطها التى بدأت منذ عام ١٩٥٧ ببرنامج للسنوات الخمس للصناعة ثم بانتهاج التخطيط واعداد أول خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

فى ١٩٦٠ — ١٩٦٤ وما أعقب ذلك فى الفترة فى عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٢ وماتعرضت له البلاد من ظروف عدوان وحرب واستنزاف ، وقد تطلب تنفيذ المرحلة الأولى معدل استثمار سنوى قدر بنحو ٢٠٪ فى الدخل القومى حيث أعتبر أن ذلك المعدل من النسب المرتفعة مقارنا بما تجرى عليه الدول النامية بهذا الشأن ، الأمر الذى استدعى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية بلغت نسبتها ما يقرب من ٢٧٪ من جملة استثمارات الخطة الأولى أما بالنسبة للمرحلة الصعبة الثانية فقد تحدد هدف خفض نسبة الاعتماد على التمويل الخارجى ليصبح مقدرا بحوالى ١٥٪ (بالرغم أنه عند التنفيذ ارتفعت هذه النسبة الى ماوصل — استهدف — ٢٠٪ كما كان فى الخطة الأولى) وبعد عام ١٩٧٣ وتحقيق النصر فى أكتوبر المجيد وما استلزمته ضرورات المعركة العسكرية وبالرغم من اثقال وازمان المشاكل المتراكمة على كاهل الاقتصاد القومى المصرى المترتبة على :

زيادة السكان — انخفاض متوسط دخل الفرد المصرى — انخفاض مستوى المعيشة التوجه الى انتاج السلع الاستهلاكية — ضعف معدل نمو الصناعات الانتاجية الثقيلة — زيادة الاعتمادات المخصصة للخدمات العامة — نقص الاعتمادات المخصصة للاستثمار الانتاجى للتنمية — ثقل وضرورة مخصصات الانفاق العسكرى — عدم نمو الصادرات السلعية — زيادة الواردات — تفاقم مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات تقلبات الاسعار العالمية — تزايد عجز الموازنة العامة للدولة عاما بعد آخر تزايد المديونية العامة للدولة — حدة المشاكل التى تتعلق بأسعار الصرف ... الخ .

أدى ذلك كله وبالضرورة الى اللجوء الى المصادر الخارجية لسد العجز فى الشق الأجنبى (المكون الأجنبى) للاستثمارات كتمويل خارجى ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن التعاون الثنائى فى الستينيات حتى بداية السبعينات

كان مع الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتى بالاضافة الى عدد محدود من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وقد أسفرت نتائج التعاون مع هذه الدول خلال فترة الستينات عن تنفيذ عدد من المشروعات التى تمت من خلال تيسيرات القروض والتسهيلات الائتمانية من هذه المشروعات :

السد العالى ـ محطات توليد الكهرباء ـ مصانع صناعة الغزل والنسيج مجمعات الحديد والصلب ـ خطوط انتاج الأسمنت ـ مصانع الصناعات الكيماوية .

وبالرغم مما أعقب تلك الفترة من ظروف سياسية مع تلك الدول وتوقف شبه كامل لمساعدات الدول العربية والظروف التى أحاطت بغرض انفتاح اقتصادى يستهدف تدبير التعامل مع مصادر التمويل الأجنبى التى لزمت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اما عن طريق الاستثمار المشترك أو الاضطرار الى الاقتراض الخارجى أو قبول التسهيلات الائتمانية والمنح والمعونات الأجنبية التى تتيحها الحكومات الأجنبية عبر قنوات التعاون الثنائى أو تهيئ ظروفها المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية .

وتشير بعض الاحصائيات الى أن اجمالى المعونات الخارجية من قروض ومنح بدأ من عام ١٩٧٤ حتى منتصف عام ١٩٨٥ على المستوى الثنائى بلغت فى بعض التقديرات حوالى ١٢ مليار جنيه مصرى وهى تمثل ٧٢٪ من اجمالى القروض التى حصلت عليها مصر من مختلف مصادر التمويل وقد وجهت تلك المعونات فى كثير من المشروعات ، منها على سبيل المثال مشروعات اعادة تأهيل مصانع النسيج ـ مشروعات اعادة تأهيل المحطات الكهربائية ـ انشاء محطات كهربائية جديدة مشروعات اعادة تأهيل مصانع الحديد والصلب ـ مشروعات انتاج الأسمدة ـ توسعات مطار القاهرة الدولى ـ مشروع اعادة تأهيل شبكة التليفونات ـ مشروعات مياة الشرب مشروعات الصرف الصحى ـ مشروع مترو الانفاق .

واذا أضفنا الى ذلك ما تمثله تلك المعونات الثنائية كجزء ينصب على السلع الغذائية الضرورية مثل (القمح ، الدقيق ، الدواجن ، اللحوم ..... الخ) لعدم كفاية الانتاج المحلى منها والتى عادة ترد على هيئة منح وليس قروض .

أما فيما يختص بالقروض فتجدر الاشارة الى أن سياسة الاقتراض الخارجى يمكن لها استهداف الأمور التالية :

(١) التركيز على تمويل تلك المشروعات التى تسهم فى زيادة فعلية للدخل القومى وتحسين وضع ميزان المدفوعات ويقصد بتلك المشروعات أن تكون انتاجية .

(٢) تخصيص أجزاء من بعض القروض لاستيراد المستلزمات السلعية كالخامات والماكينات الصغيرة وقطع الغيار ... الخ ، لتحسين أوضاع مشكلة الموازنة النقدية ودفع بعض المشروعات القائمة ذات الطاقات العاطلة .

(٣) التحسين فى شروط القروض المتاحة .

(٤) محاولات تحويل جزء من القروض الى منح .

(٥) محاولات تقليل وخفض أسعار الفائدة .

(٦) محاولات اعادة الجدولة .

(٧) محاولات زيادة فترات السماح .

(٨) تقييد استخدام القروض والمنح فى الخدمات الاستشارية أو الدراسات أو التدريب الا فى حالات الاستحالة محليا .

مما ذكر يتضح أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مستوى التعاون الثنائى الا أن ذلك لا يعنى فرض الشروط أو المشروعات التى قد لا تتفق والصالح العام للبلاد ، ولا يستطيع أحد انكار ما لأثر العلاقات السياسية الطيبة من انعكاس على دعم أسس متينة للتعاون الثنائى بين الدول كما أن ذلك يدعم التعاون

متعدد الأطراف فيما تمثله الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية .

والجدول التالى يوضح القروض والمنح التى تم الحصول عليها فى اطـــار التعاون الثنائى مع الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ (بالمليون جنيه) .

الدولـــة	قروض	منح	اجمالى	النسبة ٪ من اجمالى القروض والمنح لجميع الدول
الولايات المتحدة الامريكية	٣٤٥٦ر٤	٣٨٦٤ر٤	٧٣٢٠ر٨	٦١ر٥
كندا	١٨٤ر٤	٣٥ر٩	٢٢٠ر٣	١ر٩
ألمانيا الاتحادية	٨٣٥ر٥	٣ر٢	٨٣٨ر٧	٧ر١
فرنسا	٨٣٨ر٥	٦ر	٨٣٩ر١	٧ر١
المملكة المتحدة البريطانية	١١٢ر٨	٨٦ر٢	١٩٩ر٠	١ر٧
ايطاليا	١٢٩ر٥	١٧ر٩	١٤٧ر٤	١ر٢
بلجيكا	٨	٧ر	٨ر٧	٠ر١
هولندا	٤٥ر٥	٢٦ر٨	٧٢ر٣	٦ر
النمسا	٩٣ر٧	٤ر٣	٩٨ر٠	٨ر
سويسرا	٣٨ر٣	—	٣٨ر٣	٣ر
السويد	—	٤ر	٤ر	—
النرويج	٦٤	٥ر	٦٤ر٥	٥ر
الدانمارك	٣٨ر٥	—	٣٨ر٥	٣ر
فنلندا	١٦ر٩	١٧ر٥	٣٤ر٤	٣ر
اليابان	٨٨٨ر٩	٨٩ر٣	٩٧٨ر٢	٨ر٢
أستراليا	—	٧ر٢	٧ر٢	١ر
المجر	١٣ر٦	—	١٣ر٦	١ر

(تابع الجدول)

تشيكوسلوفاكيا	٤٧	—	٤٧	٠ر٤
بولندا	١ر١٤	—	١ر١٤	١ر
رومانيا	٢٤٣	—	٢٤٣	٢
ألمانيا الديمقراطية	٧٠		٧٠	٠ر٦
ايران	٢٢٤	—	٢٢٤	١ر٩
قطر	١٥٤	—	١٥٤	١ر٣
أبو ظبى	١٤٠	—	١٤٠	١ر٢
الصين	١ر٨٦	—	١ر٨٦	٠ر٧
الاجمالى	٧٧٤٢ر٧	٤١٥٤ر٩	١١٨٩٧ر٦	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

وكان للدولة أن تصنع سياسة مكملة لتمويل خططها ومشروعات التنمية الاقتصادية الاجتماعية متمثلة فى تنشيط دور القطاع الخاص وزيادة استثماراته فى المجالات الانتاجية تنسيقا مع ما يضطلع به القطاع العام حيث القدرة التى يتمتع بها القطاع الخاص على سرعة التواؤم والاستجابة لآليات العرض والطلب والتكيف مع ظروف الأسواق وتحقيق الربح وما للقطاع العام من خبرة وقدرة على القيام بمهامه بالشكل الذى يضمن مرونة لنجاح القطاع الخاص فى تنفيذ نصيبه من جملة الاستثمارات التى خصصت لها خطة التنمية الخمسية ٨٢/٨٧ ما يقرب من ٢٤٪ من مجموع الاستثمارات الكلية فى تلك الخطة .

وتأسيسا على ماتقدم فان اتبـــاع هذا الأسلوب فى تشجيع الاستثمار الخاص (وطنى ، عربى ، أجنبى) استهدف تحقيق بعض الأهداف الآتية : —

(١) المساهمة فى تحقيق معدلات عالية لنمو الانتاج والدخل بما يحقق رفـــع مستوى المعيشة للافراد ، وما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة تقصـــر امكانيات القطاع العام وحده عن القيام بها .

(٢) التخفيف عن الموازنة العامة للدولة والعمل على خفض العجز فيها تدريجيـــا (ما امكن ذلك) وعدم اللجوء الى التوسع النقدى غير الآمن بهدف الحـــد من التضخم .

(٣) تزايد قدرة القطاع الخاص على التمويل وبخاصة مع وجود أعداد كبيرة مـــن المشتغلين المصريين بالدول العربية مما يؤدى الى حسن الاستفادة مـــن التمويـــل المتاح سواء بالعملة المحلية أو بالنقد الأجنبى .

(٤) ارتفاع كفاءة القطاع الخاص فى أنشطة بعينها يستتبع الاستمرار فى دفـــع هذا القطاع الى الاهتمام بها .

(٥) امكان مساهمة القطاع الخاص فى توفير فرص عمالة منتجه بما يقلل من الـــتزام الحكومة بخلق فرص عمالة وتشغيل الخريجين بأعداد متزايدة .

(٦) تشجيع روح المبادرة لدى القطاع الخاص فى زيادة المجالات التى تستلـــزم تكنولوجيا متقدمة .

(٧) تعظيم الاستفادة من الكفاءات والخبرات الادارية والتنظيمية والتسويقيـــة الموجودة لدى القطاع الخاص .

(٨) تشجيع القطاع الخاص المحلى الذى يستطيع استقطاب الاستثمارات الأجنبيـــة الخاصة واجتذابها للعمل فى مشروعات مشتركة فى مصر وفى هذا اقتضـــى

ذلك التنشيط لتلك الدور الموكل للقطاع الخاص فى مصر وما سيتاح له من فرص المساهمة فى الخطة المقبلة ١٩٩٢/٨٧ من نسبة ٥٠٪ من الاستثمارات بما يقدر بحوالى ٢٠ مليار جنيه بمعدل ٤ مليار جنيه فى كل عام للخطة وبما يساوى حقن جسد الاقتصاد القومى يوميا بحوالى ١١ مليون جنيه ، ان ذلك بالضرورة استتبع اهتماما متواصلا لأجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية فى تطوير الاطار التشريعى للقوانين التى أسنت فى هذا الصدد وما أقرته من حوافز ومزايا وسيأتى حديثنا عنها فى مواقع كثيرة من البحث تفصيلا وتحليلا .

واذا كان حديثنا الآن عن ما استهدفته خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية ٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ فانها قصدت تحقيق عددا من الأهداف لعمل أهمها مايلى :

- ارتفاع الانتاج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج وبأسعار عام ٨٢/٨١ من ٣٤ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ الى ٥٠ر٢ مليار جنيه عام ٨٧/٨٦ أى بمعدل نمو اجمالى قدره ٤٧ر٦ خلال سنوات الخطة .
- ارتفاع قيمة الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج وبأسعار عام ١٩٨٢/٨١ — من حوالى ١٩ر٦ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ الى نمو ٢٨ر٩ مليار جنيه عام ٨٧/٨٦ بمعدل نمو اجمالى ٤٧ر٥٪ .
- تصحيح هيكل توليد الناتج المحلى الاجمالى وزيادة الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الانتاج السلعى فيه من ٥٣ر٥٪ عام ٨٢/٨١ الى ٥٤ر٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .
- معالجة أوجه الخلل فى هيكل العمالة والعمل على ازدياد النصيب النسبى لمجموعة القطاعات السلعية .
- زيادة انتاجيه العامل على المستوى القومى .
- خفض العجز فى ميزان العمليات الجارية من نحو ٢٦٠٠ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ الى ١١٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

وتحقيقا للأهداف السابقة قدر حجم الاستثمار الثابت الاجمالى خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ بنحو ٣٤٫٨ مليار جنيه لكل من القطاعين العام والخاص مقابل ١٨٫٢ مليار جنيه فى السنوات الخمس السابقة ١٩٧٧ ـ ٨٢/٨١ بزيادة قدرها ١٦٫٦ مليار جنيه وبنسبة زيادة ٩١٫٢٪ وباضافة الانفاق الاستثمارى خلال سنوات الخطة ويناهز ٧٠٠ مليون جنيه فان اجمالى الاستخدامات الاستثمارية تقدر بحوالى ٣٥٫٥ مليار جنيه يخص القطاع العام ٢٧٫٢ مليار جنيه بنسبة ٧٦٫٧٪ من الاجمالى والباقى وقدره ٨٫٣ مليار جنيه يخص القطاع الخاص .

وتمثل استثمارات القطاع الخاص نحو ٢٤٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للخطة وتعتبر هذه النسبة كبيرة اذا قيست بفترة السنوات الخمس السابقة ٧٧ـ ١٩٨١ /١٩٨٢ حيث لم تكن تجاوز استثمارات القطاع الخاص ٢٠٪ من الاجمالى .

وتشير الأرقام الى أن مخصصات القطاعات كانت كالتالى : ـ

الزراعة والرى والصرف والصناعة والتعدين ٢٫٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣٫٨٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية .

قطاع الاسكان ٤٫٤ مليار جنيه تمثل نحو ٥٣٪ من استثمارات القطاع الخاص بالخطة والتى تقدر بنحو ٨٫٣ مليار جنيه .

واذا عدنا الى الاطار التشريعى للاستثمار الخاص فاننا سنجد أن قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

ـ أنه يشجع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية فى مجالات الصناعة والتصنيع الزراعى والتعدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الأراضى والاسكان والامتداد العمرانى وشركات الاستثمار والمقاولات والاستشارات الفنية .

ـ أنه يكفل تحويل الأرباح واسترداد رأس المال .

ـ أنه يعطى فترة اعفاء ضريبى بين ٥ ـ ١٥ عاما .

- أنه لا يجيز تأميم المشروعات أو مصادرتها .
- أنه يجيز اعفاء واردات المشروعات من الآلات والمعدات وغيرها من السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية وفقا لضوابط محددة .
- أنه يجيز تمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالاعفاء من الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات .
- أنه يعفى أرباح مشروعات المناطق الحرة من جميع الضرائب طيلة حياة المشروع وتخضع المشروعات لرسم سنوى بحد أقصى ١٪ على قيمة المواد الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها ويفرض على مشروعات الخدمات رسم قدره ٣٪ على القيمة المضافة . (ولمزيد من التفاصيل عن أهم خصائص قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ، أنظر الملاحق — ملحق رقم (١) .

وبالرغم من كل هذه المزايا والحوافز دفعا وتشجيعا للاستثمار الخاص خاصة فيما يتعلق بالشق الأجنبى (العربى وغير العربى) . فان أدبيات الاستثمار شهدت ما يشير الى اشاعة جو ومناخ نفس عالمى من التردد والتخوف والتحفظات فى بعض الأحيان من اقدام الاستثمارات الأجنبية كتوجه عالمى للتدفق الى الدول النامية (١) ، وتلك القضايا المثارة مثل : أزمة الديون — المشروعات متعددة الأطراف وسياسات الدول المضيفة — اشراف الهيئات والمنظمات التمويلية الدولية — معاهدات حماية الاستثمارات وآفاق المستقبل — وكالة لحماية وضمان الاستثمار متعدد الأطراف — تغطية المخاطر السياسية بوكالات التأمين المحلية ومؤسسات التصنيع الخاصة المحلية ... الخ .

---

(١) نسوق هنا مثلا واحدا للتدليل ، أنظر :

International Conference at the University of st. Gallen, Switzerland, "Promotion and protection of Foreign private Investment in Developing Countries", Nov. 1985.

وهنا تثور أهمية دراسة مشكلة البحث والمتمثلة فى كشف آفاق الاستثمارات العربية على وجه الخصوص ودورها فى خطط التنمية المصرية — حيث يهدف البحث الى :

- ابراز أهمية ودور الاستثمارات العربية فى هذه المرحلة .
- تشجيع انسياب الاستثمارات العربية فى القطاعات التى يحددها الاطار التشريعى ويمنحها المزايا والحوافز .
- استكشاف آفاق مستقبلية لترشيد الاستثمارات العربية وزيادة كفاءة آدائها والنفع المتبادل للمستثمر وللاقتصاد المصرى فى خطة التنمية المقبلة ٨٦/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ .
- تدعيم مقولة التعاون على المستوى العربى ودور الاستثمار الخاص فى ذلك .
- منح مزيد من المزايا بمقارنة حجم الاستثمارات العربية بالاستثمارات الأجنبية الأخرى بافتراض الاستمرار الكلى أو الجزئى فى اطار التوجه العالمى نحو الاستثمارات الخارجية .
- تعبئة الموارد المالية العربية ومنح فرص الاستثمار الأمثل فى مصر كبلد عربى .
- معالجة نواحى القصور والقضاء على المعوقات فى الآداء لادارة الاقتصاد المصرى للاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الخاصة والعربية بشكل خاص .
- احتمال استفادة مؤسسات الاستثمار داخل وخارج مصر وجهات البحث العلمى ومن يهمهم الأمر من النتائج التى سيحاول البحث التوصل اليها .

مصادر ومراجع البيانات والمعلومات :

١ — عبد العزيز زهوى ، مصر والتعاون الثنائى " بحث غير منشور " ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ماذا أنجزت حتى الآن ؟ وزارة الاستثمار والتعاون الدولى فى مجال الاستثمارات الخاصة والمشتركة القاهرة ، ١٩٨٤ .

٣ — International Conference at the University of St. Gallen, Switzerland, nov. 1985., (SIASR) Swiss Institute for Research into International Economic Retations, Economic Structures, and Regional Science, St. Gallen / Switzerland. In co-operation with the International Association for the promotion and protection of Private Foreign Investments (APPI).

٤ — مصطفى احمد مصطفى (دكتور) " آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية " ، تصور مبدئى لمشروع بحث (غير منشور) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٠٢٠١ الدراسات الخاصة بموضوع البحث

لم يحظ موضوع ما من موضوعات وقضايا الاقتصاد القومى فى مصر مثلما نال موضوع الاستثمار بشكل عام من اهتمام خاصة فى جانب تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والعربية والأجنبية • وبالرغم من ذلك فان الأعمال البحثية المنوط بها توثيق ذلك الاهتمام ووصفه وتحليله كانت بالنذر اليسير الذى لم يواكب هذا الاهتمام والتركيز اللهم الا فى هيئة تقارير تحمل بيانات احصائية ومعلومات عن مسيرة تلك الأسلوب وعرضا للمنجزات والمشاكل فى ربوع قطاعات الاقتصاد القومى ودروب أنشطته المتعددة

ان أبرز تلك الدراسات على المستوى القومى هو ما أبرزه تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية لمجلس الشورى فى دور الانعقاد العادى الخامس فى ١٩٨٥ عن سياسات الاستثمار حيث اهتمت الدراسة بالتركيز على الفترة منذ ٥٩/١٩٦٠ — ٨٢/ ١٩٨٣ — أى السنوات الذى وضعت العملية التخطيطية بين قوسين فى المدى الزمنى الذى حددته الدراسة ، وحيث ركزت الدراسة على :

١ — ادارة وتطور الاستثمار القومى •

وقد شمل هذا الجزء الأول من الدراسة النقاط التالية الهامة :

(١) تخطيط الاستثمار ومتابعة تنفيذه •

(٢) دور بعض الأجهزة فى ادارة الاستثمار (جهاز التخطيط — الهيئة العامة للتصنيع — الهيئة العامة للاستثمار — بنك الاستثمار القومى — الجهاز المصرفى — هيئة سوق المال هيئات القطاع العام) •

(٣) تطور حجم الاستثمار الثابت الاجمالى فى المراحل :

— المرحلة الاولى (٥٩/١٩٦٠ — ٦٥/١٩٦٦) •

— المرحلة الثانية (٦٦/١٩٦٧ — ١٩٧٣) •

— المرحلة الثالثة (١٩٧٤ — ٨١/١٩٨٢) •

— المرحلة الرابعة (٨١/١٩٨٢ — ٨٢/١٩٨٣) •

(٤) توزيع الاستثمار حسب نوع النفقة الرأسمالية :

— مكونـات النفقة الرأسمالية .

— تطور توزيع الاستثمار على المكونات العينية فى التجربة المصرية .

٢ — السياسات الاستثمارية المطبقة خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ٨٢/٨٣

وقد شمل هذا الجزء الثانى من الدراسة النقاط الهامة التالية :

(١) سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية وضـــرورة تحديد أولويات الاستثمار — تطور أولويات الاستثمـــــار وأسلوب تحديدها فى التجربة المصرية — تقييم سياسة تحديد أولويات الاستثمار) .

(٢) سياسة التوزيع القطاعى للاستثمارات

فى الفترة الأولى : (٥٩/١٩٦٠ — ٦٤/١٩٦٥) .

فى الفترة الثانية : (٦٥/١٩٦٦ — ١٩٧٣) .

فى الفترة الثالثة : (١٩٧٤ — ٨١/١٩٨٢) .

فى الفترة الرابعة : (٨٢/١٩٨٣) . (بداية الخطة الخمسية الحالية للتنمية) .

(٣) سياسة التوزيع الاقليمى للاستثمارات (تطور النظرة للتخطيـــط الاقليمى — الملامح العامة لسياسة التوزيع الاقليمى للاستثمـارات أولويات الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ لاختيـــار المشروعات على مستوى الاقاليم — المشاكل التى تواجه التخطيط الاقليمى — تقييم سياسة التوزيع الاقليمى للاستثمارات) .

(٤) سياسة الاستثمار بنظام المناطق الحرة .

(حجم الاستثمارات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة — موقـف تنفيذ المشروعات حتى ٣١/١٢/١٩٨٢ — تقييم المنافـــــع الاقتصادية والاجتماعية التى حققتها مشروعات المناطق الحرة) .

(٥) سياسة التصنيع للاحلال محل الواردات وسياسة التصنيع بهدف التصدير .

(أسباب الأخذ بسياسة الاحلال محل الواردات ـ أهم المؤشرات عن مزايا سياسة الاحلال محل الواردات ـ أهم عيوب سياسة الاحلال محل الواردات) .

(٦) سياسات توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص .

(توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص ـ توزيع الاستثمار بين فروع القطاع الخاص ـ توزيع الاستثمار في القطاع الخاص في الفترة ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ ـ الاستثمار الخاص في ظل قانون الشركات الجديد في ١٩٨٣/٦/٣٠ ـ الاستثمار الخاص في ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ .

(٧) سياسة اختيار الأساليب الفنية للانتاج .

(أسس المفاضلة بين الأسلوب الفني كثيف رأس المال والأسلوب الفني كثيف العمل ـ تطور الموقف من اختيار الفن الانتاجي في التجربة المصرية ـ الآثار التي تترتب على أسلوب اختيار الأساليب الفنية للانتاج) .

(٨) سياسة توظيف الموارد المحلية العينية .

(أهمية توظيف المواد الخام المحلية ـ دور المواد الخام المحلية في عملية التنمية ـ تقييم سياسة توظيف المواد الخام المحلية) .

(٩) سياسة تمويل الاستثمارات .

(تنمية المدخرات المحلية ـ المدخرات القومية ـ الاقتراض الخارجي هيكل الدين الخارجي ـ الشروط التي تنساب على أساسها القروض من الولايات المتحدة الامريكية ، من دول أوربا الغربية

من مجموعة البنك الدولى ، من الدول والصناديق العربية ، من تسهيلات الموردين ، ومن التسهيلات المصرفية ـ الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من القروض) .

٣ ـ تقييم أثر سياسات الاستثمار خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٢/٨٣

(١) الاثر على مستوى الدخل المحلى ومعدل نموه .

(٢) الأثر على توظيف الأيدى العاملة .

(تطور توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية الرئيسية التوزيع الجغرافى للعاملين ـ تطور النصيب النسبى للأجور فى الدخل المحلى الاجمالى) .

(٣) الأثر على ميزان العمليات الجارية .

(٤) الأثر على المستوى العام للأسعار .

(٥) الأثر على عبء خدمة المديونية الخارجية .

(نسبة عبء الدين الى حصيلة الصادرات السلعية ـ نسبة عبء الدين الى المتحصلات الجارية من النقد الأجنبى ـ تطور العجز الاجمالى مع العالم الخارجى ـ نسبة المسدد من أقساط القروض والفوائد الى المستخدم من القروض طويلة الأجل) .

(٦) الاثر على عجز الموازنة العامة للدولة .

وينتهى التقرير بجزء رابع عن النتائج العامة والتوصيات ـ ويذيل بجزء خامس وأخير يثرى البينات الهامة للتقرير على شكل ملحق احصائى قيم .

ان ثانية أبرز تلك الدراسات والتقارير هو ما أعدته الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (قطاع البحوث والمعلومات) تحت عنوان : " مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ـ تقييم التجربة بعد عشر سنوات "

والمؤرخ للنشر فبراير ١٩٨٥ .

وقد ركزت الدراسة على التالى :

١ — الاستثمار الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية (٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧) . والسمات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٢/٨٣ — ٨٦/٨٧) — الاستثمارات المقدرة فى خطة التنمية الخمسية — متابعة خطة التنمية خلال العامين ٨٢/٨٣ — ٨٣/١٩٨٤ — خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٤/١٩٨٥ — الاستثمار الخاص فى خطة عام ٨٤/١٩٨٥ — أهم خصائص قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل المبادىء العامة التى تراعيها الهيئة العامة للاستثمار عند الموافقة على المشروعات) .

٢ — الاستثمار داخل البلاد .

(تطور الموافقات السنوية لمشروعات الاستثمار الداخلى والمسحوب منها حتى نهاية العام المالى ٨٣/١٩٨٤ . — التوزيع القطاعى للمشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد مع بيان الأهمية النسبية لكل قطاع . — الموقف التنفيذى لمشروعات الاستثمار الداخلى الموافق عليها حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ تطور مساهمات الدول فى مشروعات الاستثمار الداخلى الموافق عليها فى نهاية السنوات المالية ٨١/٨٢ حتى ١٩٨٣ /١٩٨٤ — الشكل القانونى للمشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد — التوزيع الجغرافى للمشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ . — التحليل المالى لمشروعات قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل — الموقف الحالى لمشروعات الاستثمار الداخلى التى بدأت الانتاج حتى ٣١/١٢/٨٣ وتقدمت بميزانيات وحسابات ختامية — المشروعات المدفوع رأس مالها بالكامل — الآثار الاقتصادية لمشروعات الاستثمار الداخلى — التصدير بين المستهدف والمحقق — أسباب القصور فى ذلك/مقترحات العلاج — المقترحات) .

٣ — المشروعات الاستثمارية بنظام المناطق الحرة .

(سياسات الاستثمار فى مشروعات المناطق الحرة — الموقف العام لمشروعات المناطق الحرة — الموقف التنفيذى لمشروعات المناطق الحرة — اتجاهات الاستثمار فى مشروعات المناطق الحرة — مساهمات الدول فى المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة — مساهمات القطاع العام والقطاع الخاص المصرى فى مشروعات المناطق الحرة — المشروعات المملوكة للمصريين بالكامل بالمناطق الحرة — الواردات الى مشروعات المناطق الحرة — الصادرات من مشروعات المناطق الحرة — مساحات الأراضى المخصصة للاستثمار بالمناطق الحرة العامة .

وقد ذيل هذا التقرير بملاحق احصائية على جانب كبير من الأهمية والقيمة الاحصائية كبيانات يجب الاعتداد بها والاعتماد عليها بدرجة ثقة عالية جدا .

واذا كانت قيمة وثراء ونفع هذا التقرير ممتدة فان ما يصدر عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من نشرات ومطبوعات وتقارير سنوية لهو خير دليل على انسياب نظام دقيق ومنظم للمعلومات لكل المهتمين على المستوى الداخلى والخارجى بقضية الاستثمار فى مصر .

كذلك فقد تصدت مؤسسات البحث العلمى ومعاهدة المختلفة لهذه القضية وبالنذر اليسير الذى أمكن الحصول على معلومات عن هذا النشاط نورد فيما يلى مساهمة تلك المؤسسات البحثية وهى قليل من كثير مما يمكن للواقع أن يشمله لذا فانه يمكن أعتبار ما نذكره عن هذا النشاط هو بعض الأمثلة وليس كل المحصلة التى جاءت بها المكتبة العربية فى هذا الشأن . من هذه الدراسات ماقدمه معهد بحوث الدراسات العربية عن الدراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية . وكذلك ما كتب عن استثمار الارصدة العربية لبعض المهتمين من بعض الدول العربية . وهنا لا يجب أن نتجاهل الدور الذى تقوم به المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم فى المساهمة فى مناقشة هذه الموضوعات .

بالاضافة الى كل ذلك فان اسهامات الدوريات العربية باصداراتها الزمنية المختلفة (أسبوعية — شهرية — ربع سنوية — نصف سنوية) ناقشت الموضوع على اتساعه فيما يشمل قضية التنمية العربية وتمويلها من خلال صناديق التنمية العربية .

وتقديم القروض والمنح والمعونات ليس فقط داخل دول المنطقة العربية ولكن فيما يمتد كذلك ليشمل نطاق العالم الثالث ودولة المختلفة .

واذا أنتقلنا الى الاسهام البحثى عن الاستثمارات فى الاقتصاد المصرى ، فاننا نجد اسهامات جادة وكثيرة من خلال ما يصدر عن الصحف اليومية والمتخصصة ، كما نجد أن معاهد البحث قد اهتمت ضمن برامجها التدريبية والبحثية للقضايا الوطنية بتشجيع واد راج هذا الموضوع ضمن خططها البحثية وعلى سبيل المثال فأننا نجد مثل هذه الموضوعات قد تم علاجها مع بدايات الضوء الأخضر لتسيير حركة التدفق الاستثمارى الخاص فى جسد الاقتصاد المصرى على نحو عالج عدة موضوعات منها مثلا :

(١) مشاكل وضع نموذج رياضى لتوزيع الاستثمارات .

(٢) دور الاستثمارات الأجنبية فى التنمية فى ظل الانفتاح الاقتصادى المصرى .

(٣) دور مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى (بالتركيز على السياحة) .

(٤) الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية .

(٥) تقييم موقف الاستثمارات العربية والأجنبية فى السبعينات .

..... الخ .

واذا كان الاهتمام بالغا الى هذا الحد الذى أصبحت به قضية الاستثمارات احدى قضايا الاولوية فان الدراسات والابحاث لا زالت ليس فقط فى مهدها عن المشاكل الفرعية والمتشعبة له وانما كذلك لفتح آفاق أعمق أو تحليلات أدق فيما يخص توثيق وتحليل الاستثمارات الخاصة الاجنبية بشكل عام والاستثمارات العربية بشكل خاص فيما يشمل مصادرها وتوجهاتها وآفاقها والعقبات التى تعترضها والانشطة التى تفضل الاستثمار فيها وتدعيمها لمقولات المشاركة وارساء أنماط جديدة غير تقليدية للتعاون العربى فى مجال التمويل الخارجى .

وربما تكون الدراسة المزمع خوض غمارها مثيرة لبعض هذه الأبعاد بالاضافة الى مايقابل تلك الجوانب من استجابة ادارة الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ومايواجه ذلك من قضايا حادة تعوق أو تحد من آمال الطرفين معا فيما سيرد ذكره تفصيلا فى أماكن مختلفة للدراسة .

مصادر ومراجع البيانات والمعلومات :

١ — مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن " سياسات الاستثمار " دور الانعقاد العادى الخامس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢ — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، (قطاع البحوث والمعلومات) ، " مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل — تقييم التجربة بعد عشر سنوات ، القاهرة فبراير ١٩٨٥ .

٣ — معهد بحوث الدراسات العربية ، دراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية .

٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (معهد البحوث والدراسات العربية) ، أنماط الانفاق والاستثمار فى أقطار الخليج ، ١٩٧٩ .

٥ — الاقتصاد العربى ، (مجلة يصدرها اتحاد الاقتصاديين العرب — بغداد) تمويل التنمية العربية — دور الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، أغسطس ١٩٨٣ .

٦ — مصر المعاصرة ، (مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع العدد ٣٦٢ ، استثمار الموارد المالية العربية فى أفريقيا ودول العالم الثالث ، أكتوبر ١٩٧٥ .

٧ — مصر المعاصرة ، (مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع العدد ٤٠٢ ، الاستثمارات العربية فى دول العالم الثالث (د . حازم الببلاوى) ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٨ — " الاهرام الاقتصادى " (مجلة اقتصادية أسبوعية تصدر عن دار الأهرام اعداد مختلفة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن ١٩٨٧ .

٩ — عثمان محمد عثمان ، شوقى عبد الخالق ، " مشاكل وضع نموذج رياضى لتوزيع الاستثمارات ، بحث مقدم لمعهد التخطيط القومى — دبلوم

عام ١٩٧٠ .

١٠ — نادية رياض صديق ، " دور الاستثمارات الاجنبية فى التنمية فى ظل الانفتاح الاقتصادى المصرى " ، بحث مقدم لمعهد التخطيط القومى دبلوم عام ١٩٧٤ .

١١ — سهير حسن حسنى ، " دور مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى — بالتركيز على السياحة ، بحث مقدم لمعهد التخطيط القومى — دبلوم عام ١٩٧٧ .

١٢ — محمد ابراهيم عبد الرحمن ، " الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية ، بحث مقدم لمعهد التخطيط القومى — دبلوم عام ١٩٧٨ .

١٣ — اجلال راتب (دكتورة) ، محمود عبد الحى (دكتور) ، " تقويم موقف الاستثمارات العربية والاجنبية فى السبعينات " ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٢٦ ، القاهرة يونيو ١٩٨٢ .

١٤ — معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٠) ، دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج .م .ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٥ .

٠٣٠١ منهجية ومصادر بيانات ومعلومات البحث

تنصرف منهجية الدراسة الى أنها ستجرى فى اطار توثيقى ووصفى وتحليلى ونظرا لأن القضية — قضية الاستثمارات — تحظى بأولوية وتركيز شديدين على المستوى القومى الا أنه وكما ذكرنا فان عملية توثيقية لم تواكب هذا الاهتمام البالغ — ومجمل الاهتمام تناثر للمعلومات والبيانات والتصريحات والمقابلات والمؤتمرات تجرى هنا وهناك كلها بغرض التعجيل من أجل تدعيم ترويج فكرة فتح كل الفرص أمام الاستثمارات الخاصة الوطنية والعربية والاجنبية ٠

ولما كان هذا الأمر يتعلق تاريخيا بأسلوب تسيير للاقتصاد الوطنى فيما أعلن عن سياسة انفتاح اقتصادى فانه يصبح من أوجب الأمور توجيه شديد الاهتمام من جانب الباحثين الى المشاركة فى عملية توثيقية من خلال أبحاث أكثر تحديدا لهذه القضية — ويتناول موضوع الدراسة الحالية الاستثمارات الخاصة العربية وتدفقها فى كيان الاقتصاد المصرى بقطاعاته المختلفة المحدد لها تحقيق أهداف محددة فى مدى زمن محدد وفى اطار خطة تنمية اقتصادية واجتماعية حالية ولاحقة ٠

ومن أجل ذلك فان الدراسة تقصد المساهمة على قدر ما تستطيع فى تسجيل العملية الاستثمارية الخاصة عربيا من وجهتى النظر أى وجهة نظر المستثمر ووجهة نظر مصلحة الاقتصاد المصرى على حد سواء — وكيفية تقابل أو تعارض أو توافق تلك المصلحة أو المنفعة وتقييم وترشيد الاستفادة فى مواجهة المناخ العام الذى يسودها ونمط الادارة الذى يستوعبها وحدة المشاكل الحرجة التى تجابهها والآفاق المستقبلية التى ترسم الطريق أمام آمالها ٠

والدراسة على هذا النحو تستلزم أن تكون تحليلية بمعنى أنها قدر ما يمكن لها أن تولى عملية التوثيق اهتمامها فانه وبنفس القدر ترصد سلوك كل المنظومة المنفعية على كلا الجانبين والمذكور تفاصيلها حالا بشكل تحليلى مفيد فيما يهيىء لعملية التوثيق مصداقية الوصف أى التشخيص ثم التحليل أى اعطاء وجه

ايجابى على كل تساؤل فى اتجاه لماذا يحدث ذلك ولم يحدث تلك والمبررات التى تقنن مكونات المناخ الذى يتناول المستويات المختلفة اجماليا وقطاعيا واقليميا على مستوى الاداء الاقتصاد القومى المصرى أو على المستوى الادارى والتنظيمى والتشريعى والأجهزة المنوط بها تكامل تلك المستويات فى الاطار الاقتصادى العام الذى أصبح مطالبا بالاجابة على الأسئلة الحرجة والحاكمة التالية :

السؤال الأول : هل المناخ العام للاستثمار فى مصر مهيئ لعملية ترويج تضمن للمستقبل آفاقا أفضل — خاصة أمام الاستثمارات الخاصة العربية ؟

السؤال الثانى : هل تستدعى الحاجة والظروف الحالية استصدار تشريع يوحد بين القوانين المختلفة للاستثمار فى مصر ؟

السؤال الثالث : ماهو الاثر والانعكاسات المستقبلية فيما لو تم ما يسمى بتوحيد سعر الصرف كمشكلة حاكمة للاقتصاد المصرى الآن ؟

السؤال الرابع : ماهى المداخل والقنوات التى ترشد من استقطاب تحويلات ومدخرات المصريين العاملين بالخارج وتوجيهها الوجهة السليمة الرشيدة لصالحهم وصالح الوطن فى قنوات الاستثمار الشرعية فى مصر وارتباط ذلك بتشجيع الاستثمارات الخاصة العربية مستقبلا ؟

السؤال الخامس : من هى الجهة أو الجهات التى ينبغى أن تعمل كمظلة توحد وتجمع بين مختلف الجهات لتعمل على احداث التطوير المطلوب لترشيد عملية الاستثمار بشكل عام — أم أن الامر يستدعى تطويرا للجهة القائمة والمتمثلة فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتصبح فقط هى الجهة الوحيدة — وبهذا يمكن أن نطلق عليه عملية توحيد فى الاطار التنظيمى لادارة الاستثمارات الداخلية والخارجية ؟

وفى الواقع أن هذه الاسئلة الخمسة تصنع ملامح ما يمكن أن نسميه :

" نحو صياغة استراتيجية جديدة للاستثمار فى مصر "

تحمل بذور عملية " توحيد " بمفهومها التنظيمى الادارى التخطيطى التشريعى النقدى .

ان ما يضمن لهذا المنهج من الدراسة جدواه هو ما حاوله الباحث ليس فقط من خلال التوثيق والوصف والتحليل بل تعداه واقعيا الى لقاءات فى المواقع المنوط بها ذلك على المستوى القومى . لأنه يسود اعتقاد بأن الاكتفاء بالتعامل مع الوثائق والارقام والاحصاءات والبيانات قد يقود الى اساءة فهم أو تقليل الادراك بأهمية جزئيات المشكلة التى قد تدرك بعيدا عن التعامل مع الأوراق فقط. وأن الفضل الذى شمل به ذوى الخبرة كان عظيما ومفيدا كما كانت جرعات التعلم من خلال المثابرة على ابراز أهمية الموضوع فيما واكب عقد المؤتمرات للقاء المستثمرين العرب منذ خريف ١٩٨٦ خير دليل على توجهات البحث فى التنقيب عن مصادر البيانات والمعلومات التى يراد لها هذا التوثيق والوصف والتحليل منهجيا لهذه الدراسة .

مصادر ومراجع البيانات والمعلومات : —

١ — لقاء شخصي مع السيد الاستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة — خريف ١٩٨٦ .

٢ — عدة لقاءات شخصية مع السيد الاستاذ الدكتور رئيس قطاع البحوث والمعلومات بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة منذ شتاء ١٩٨٦ .

٣ — عدة لقاءات شخصية مع السيد الاستاذ مدير ادارة المعلومات والبيانات الاحصائية بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة منذ صيف ١٩٨٦ .

٠٤٠١ تطوير موضوع واستمرارية دراسة المشكلة

ان استمرارية دراسة المشكلة على النحو الذى تعظم به جدوى التفاؤل للافاق المستقبلية للاستثمارات العربية فى مصر ومساهمتها فى دفع عملية التمويل الخارجى لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادمة ، لا تتوقف ولا يجب أن تنحصر فقط فى تحديد مصادر الاستثمارات العربية وحجم التدفقات الاستثمارية الداخلة ونسبة الاستثمارات العربية فيها وتوجهاتها القطاعية فى هيكل الاقتصاد المصرى والمشروعات التى بدأت والتى تحت التنفيذ والتى بصدد الموافقة عليها والمشروعات المتعثرة والتعرف على المعوقات التى أدت الى ذلك وتوقعات المستقبل لجذب مزيد من تلك الاستثمارات خلال فترات خطط اقتصادية اجتماعية قادمة — ليس كل هذا فقط وغيره كذلك مما لا يزال تسجل عنه الاحصاءات وتحلل ولكن يجب أن يتم تطوير ذلك مستقبلا فيما يشمل امكانية الدراسات المقارنة التحليلية على مستوى النشاط الاقتصادى وعلى مستوى القطاع الاقتصادى وعلى مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى مستوى الاقليم التخطيطى الاقتصادى وعلى مستوى الأجهزة المنوط بها ادارة عملية الاستثمار على المستوى القومى وتوحيدها أو تنسيق أعمالها أو فض الاشتباك بينها وكذلك القوانين المعمول بها توافقها أو تضاربها فى منح مزايا وحوافز أو وضع قيود ومحددات وكذلك ما تجيزه اللوائح والاجراءات من تسهيل وتبسيط أو تقصير وعرقلة وبيروقراطية ٠٠٠ ان كل ذلك وغيره فى اطار الاستثمار والابعاد المحلية الداخلية له حيث يمكن مناقشته فى اطار كيفى وكمى تتعانق فيها مشاكل التضخم والاختلال الهيكلى وعجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية وسعر الصرف وعجز الموازنة العامة للدولة وسوء توزيع الدخل منعكسة على الآثار الكمية الناتجة عن العملية الاستثمارية والمترجمة فى الانتاج والقيمة المضافة وتنويع الهيكل الانتاجى للاقتصاد القومى ومعدل التكوين الرأسمالى والعمالة والأجور والانتاجية والاختيار التكنولوجى كسياسة قومية والمستوى التكنولوجى الواجب البدء منه أو الانتهاء اليه والمستوى العام للاسعار والادخار والاستهلاك ٠

ان ذلك بالضرورة كذلك يدعو الى الاهتمام بامكانية الدراسات المقارنة التحليلية لمستوى آداء اقتصاد قومى آخر (عربى أو غير عربى) كمستقبل للاستثمارات العربية — ان ذلك يخلق فرصة للمنافسة الحقيقية لجذب المزيد من الاستثمارات العربية بعد استيعاب اجابة السؤال : لماذا تذهب الاستثمارات العربية الى تلك البلدان عربية أو غير عربية ؟

ان ذلك يقود بالضرورة الى ازدياد التوجه العالمى للاستثمارات الخارجية وأن مزيدا من الخبرة فى دراسة تجارب هذا التوجه على الساحة العالمية بمعطيات العلاقات الدولية المعاصرة بشقيها الاقتصادى والسياسى وممارسات تغيير هيكل القوة من خلال العملية التمويلية العالمية والمؤسسات والمنظمات الدولية المهيمنة عليها لتعطى التحوط فى اعادة صياغة نمط ادارة العملية الاستثمارية برمتها .

ان هذا الموضوع بالضرورة يجب أن يعمل على امكانية عملية التطوير المستقبلية فى استمرارية تطوير النظرة الى تعميق الدراسة والبحث ، لأن قضية الاستثمار وادارتها على المستوى القومى غير منفصلة عن واقع تعقيد وتشابك هيكل القوة الذى يلعب فيه التمويل الدولى والتكنولوجيا والمعلومات حاليا باعا طويلا .

ان تركيزنا على الاشارة الى هذه القضية أى قضية الاستثمارات الخارجية كتوجه عالمى يجب أن يحظى باهتمام أعمق ، وفى هذه الدراسة الحالية فقط نشير اليها من واقع تجارب حقيقية على الساحة العالمية فى المبحث التالى .

٥٠١ قضية الاستثمارات المحلية والخارجية والتوجه العالمى المعاصر

نتعرض فى هذا المبحث لقضية الاستثمارات الخارجية كتوجه عالمى منذ أن ظللت غيوم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والتى مازالت تلقى بظلالها على كل من البلاد المتقدمة والنامية بدرجات متفاوتة ولكنها تعانى منها بشكل أو بآخر .

ان تعبير تلك المعاناة من تلك الأزمة يجد تعبيرا على ساحة التنمية الدولية فى عدة أبعاد ومن هذه الأبعاد قضية التمويل أو اللجوء الى التمويل الخارجى ومن ثم أضحى التوجه العالمى صوب جذب الاستثمارات المباشرة الخارجية مسلكا وأمرا لا مفر منهما — وكموضوع أصبح يطرح نفسه على أدبيات التنمية الدولية بعد أن تفاقمت الأزمات واحدة بعد الأخرى تقودها تفاقم أزمة المديونية الخارجية خاصة فى دول العالم الثالث .

ونعرض هنا نماذجا لهذا التوجه لعدة بلدان من أنحاء قارات العالم فى استراليا — آسيا — أمريكا اللاتينية — أوربا — وأخيرا دول المنطقة العربية .

١ — أستراليا

(١) شروط مخففة للاستثمار فى استراليا ....

خففت الحكومة الاسترالية القيود على الاستثمار الأجنبى وذلك فى محاولة لتسير قوانين النشاط التجارى .

وقد تضمنت التعديلات التى أعلنها رئيس الوزراء زيادة الحد الادنى الذى يتطلب الموافقة الرسمية على الاستثمار الأجنبى الى ٥ ملايين دولار أسترالى أى مايعادل ٣٫٤٩ مليون دولار أمريكى ، كما ازداد الحد الأقصى للموافقة الى ١٠ ملايين دولار بعد أن كان ٥ ملايين دولار .

كما تضمنت الغاء ما يسمى بـ " اختبار الفرص " الذى يتطلب اثبات أن الشركات المحلية قد أتيحت لها الفرصة للتمشى مع المشروعات الأجنبية المشتركة .

وكذلك تخفيف القوانين التى تحكم حيازة شركة تملكها شركة أجنبية والتعهد بأن

(١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٧٩ ، " استراليا — شروط مخففة للاستثمار فى استراليا " ص ٤٥

الحكومة سوف توافق على المقترحات الأجنبية بتأسيس شركات مصرفية تجارية أو شركات تأمين .

والى جانب ذلك تخفيف القوانين الخاصة بالملكية التى تدعو الى المساهمة المحلية بنسبة ٥٠٪ .

ووفقا للقوانين الجديدة فانه سوف يسمح للأجانب أيضا بشراء حقوق الكشف عن المعادن فى المناجم القائمة ، ألا أن القوانين الخاصة بملكية ٥٠٪ من مشروع التعدين ستظل كما هى .

(٢) تيسيرات جديدة للاستثمار الأجنبى فى استراليا (١) ....

أعلن وزير الخزانة الاسترالى عن سلسلة من الاجراءات لتحرير سياسة أستراليا فى مجال الاستثمارات الأجنبية ، كما تم رفع معدل اعادة الخصم من ٦ر١٤٪ الى ١٦٪ لتحقيق المزيد من دعم الدولار الاسترالى ومن المتوقع أن تطبق هذه الزيادة على معدلات الفوائد الأخرى كنتيجة لذلك .

وأيضا على سندات الخزانة قبل حلول مواعيد استحقاقها وقد انعكس ذلك فى التحسن النسبى لقيمة الدولار الاسترالى مقارنة بالدولار الأمريكى .

ويعتبر تيسير القواعد والتنظيمات الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية هو أهم قرارات حكومة العمال حيث لم يعد الاستثمار الأجنبى فى الصناعة يتطلب اختيار اختبارات الجدوى الاقتصادية أو استيفاء متطلبات المشاركة المحلية وأعلن وزير الخزانة أن القواعد الجديدة ستمنح موافقة أوتوماتيكية على الاستثمارات الأجنبية بشرط وحيد هو تمشيها مع المصالح القومية .

هذا وقد ألغت الحكومة شرط المشاركة المحلية بنسبة ٥٠٪ على الأقل فى الاستثمارات العقارية كما تم الغاء القيود على شراء العقارات التجارية القائمة ورغم أن شرط الـ ٥٠٪ سيظل قائما بالنسبة للعقارات الأخرى فان الاستثناءات ممكنة وميسرة فى حالة تمشيها مع مصالح الدولة العليا .

---

(١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩١٨ ، أستراليا — " تيسيرات للاستثمار الأجنبى صص ٥٣ — ٥٤

كما أعلنت الحكومة عن اعتزامها الغاء الضرائب على أرباح وتوزيعات فروع الشركات الأجنبية فى استراليا اعتبارا من العام المالى (١٩٨٧) ، فقد كان المساهم الأجنبى يدفع ضريبة على أرباح الشركات تتراوح بين ٤٦٪ الى ٤٩٪ بينما يتمتع المواطن الاسترالى المقيم باعفاء كامل ، ولتجنب ذلك أعلن الوزير أن الحكومة قررت الغاء هذه الضريبة بالكامل ومن المعلوم أن الضريبة الراهنة على أرباح الأسهم والسندات تقدر بـ ١٥٪ بالنسبة لرعايا الدول الموقعة على اتفاقية عدم الازدواج الضريبى بينما تقدر بـ ٣٠٪ لرعايا الدول الأخرى .

ولما كانت ضريبة الشركات التابعة لشركات أجنبية وتعمل فى استراليا تقدر بـ ٥٪ فقد قررت الحكومة الغاء كلتا الضريبتين لرغبتها فى تحقيق نظام ضريبى أكثر مرونة لا يفرق بين الاسترالى والأجنبى حتى يتم تشجيع الاستثمار الأجنبى وتقليل التناقضات الضريبية فالقرارات الجديدة تمثل حافزا لرؤوس الأموال الأجنبية بالمشاركة بدلا من الاقراض كما أعلن الغاء القرار الأخير للحكومة بفرض ١٠٪ ضريبة على فوائد السندات التى يقترضها المقيمون داخل أستراليا من أسواق المال الأجنبية بهدف تنمية قدرة المقترض الاسترالى للحصول على الأموال من السوق الاوربية والامريكية وغيرها ومن المتوقع أن تواجه حكومة حزب العمال الحاكم منازعات عمالية مع النقابات كنتيجة لهذه القرارات فقد كانت الحكومة تدفع أجور العمال فى الماضى بعد ربطها بالارقام القياسية للاستهلاك ولكن ضعف الدولار الاسترالى مؤخرا أدى الى تقاعس الحكومة وعدم دفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار .

٢ - الصـــــين

(١) بكين والاستثمار الأجنبى للمستثمرين الأجانب (١) .....

قررت الحكومة الصينية تيسير متطلبات مشروع القانون الخاص بالملكية الكاملة للمشروعات التى يقيمها المستثمرون الأجانب فى الصين ، ومع ذلك هناك بعض الشكوك حول امكانية أن تؤدى تلك الخطوة الى زيادة مثل تلك المشروعات ويشير المسئولون الصينيون الى أنه قد تم تعديل المشروع السابق للقانون والذى يشترط لاقامة المشروعات الأجنبية ، والموافقة على تصدير معظم انتاج تلك المشروعات ، أما المشروع الجديد للقانون فيسمح للأجانب بامتلاك الشركات التى تقدم التكنولوجيا المتقدمة أو الشركات التى تنتج بصفة مبدئية " سلعا للتصدير .

ومن جهة أخرى أشار نائب رئيس الاتحاد الصينى للصناعة والتجارة ، الى أن العديد من الصناعات لا يحتاج الى ملكية أجنبية وأن الهدف هو جذب الشركات التى تعمل فى مجالات التكنولوجيا المكثفة .

(٢) انخفاض الاستثمارات الأجنبية فى الصين (١) .....

تباطأ نمو الاستثمارات فى الصين وذلك لأول مرة منذ عام (١٩٨٣) .

ووفقا لما أشارت اليه الصحف الرسمية فى بكين فان الاسباب التى أدت الى ذلك التباطؤ تتمثل فى سوء الادارة وكذلك المعوقات والمشكلات الخاصة بالنقد الأجنبى .

وتشير الأرقام الخاصة بالفترة بين شهرى يناير - أبريل ١٩٨٦ أن حجم الاستثمارات الأجنبية فى الصين بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار أى مايعادل حوالى ٣٣٣ مليون جنيه استرلينى خلال الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٨٦ مقارنة

---

(١) الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩٠٢ ، بكين والاستثمار الاجنبى للمستثمرين الاجانب ص ٥٢ .

(٢) الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩١٠ ، انخفاض الاستثمارات الاجنبية (الصين) ص ٥٤ .

برقم قياسى بلغ ٥٨٥ر مليار دولار بالنسبة لعام ١٩٨٥ .

ومن بين الاستثمارات التى بلغت قيمتها الاجمالية ١٦ مليار دولار والتى تحققت منذ عام ١٩٧٩ ، تأتى أغلبية الاستثمارات من جانب هونج كونج ويرجع ذلك بصفة جزئية الى أن المستثمرين فى هونج كونج يرون أن الاستثمار يمثل شكلا من أشكال التأمين على مدى السنوات الجارية حتى عام ١٩٩٧ ، حينما تعود هونج كونج الى الصين .

وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة التالية من حيث عدد المشروعات المشتركة بالرغم من القيمة المحدودة للمشروع الاميريكى .

وقد أشار أحد المراقبين فى لندن الى أن رجال الأعمال يجدون أن مناخ الاستثمارات فى الصين يعد غير ملائم .

ومن جانب آخر يجد رجال الأعمال أن الوقت والتكاليف المتطلبة لتوقيع عقد صفقة مع الهيئات الصينية تعد مرتفعة .

(٣) حوافز جديدة للاستثمار الأجنبى فى الصين (١) ....

على الرغم من الحوافز الجديدة التى قدمتها الحكومة الصينية للمستثمرين الأجانب فى شهر نوفمبر ١٩٨٦ الا أنهم لايزالون يطالبون بتسهيلات أكبر من أجل تحسين صورة الاستثمار فى الصين .

ويعتقد المستثمرون الأجانب أن الحوافز التى منحها لهم الزعماء الصينيون والتى جاءت تلبية لمطالبهم وبعض شكواهم ، تعتبر دلالة على الاتجاه الصينى الجديد المتمثل فى تشجيع الاستثمار الأجنبى .

"فى الحقيقة نحن سعداء بالقوانين الجديدة فى الصين ولكننا ننتظر التطبيق" هكذا صرح مسئول تجارى باحدى السفارات الغربية فى الصين فالحكومة الصينية بدأت تشعر بما تحتاج اليه البلاد من أجل التقدم .

وتشمل القرارات الجديدة وعددها ٢٢ تسهيلا فى الضرائب وتحسين مرتبات بعض العاملين الصينين بالاضافة الى تخفيض ثمن الأرض الذى تتقاضاه الحكومة

فى بعض الأحوال من دولارين الى دولار واحد للمتر المربع . كما تمنح القرارات الجديدة حرية أكبر لأصحاب الشركات التجارية فى تعيين وفصل العاملين بها . وتهدف القوانين الجديدة الى تنشيط التصدير . فالشركات التجارية التى تصدر ٧٠٪ من منتجاتها ستكلف طبقا للقوانين الجديدة بدفع نصف قيمة الضرائب التى كانت تدفعها من قبل ، بينما ستنخفض نسبة الضرائب على الربح بالنسبة لتجار المناطق الحرة الذين يصدرون كل انتاجهم الى الخارج من ١٥٪ الى ١٠٪ .

ومن المؤكد أن المسئولين الصينيين على دراية كاملة بما يعانيه المستثمرون فى المشروعات الاستثمارية المشتركة من مشاكل بسبب تدخل السلطات المحلية فى تنظيم العمل مما قد ينتج عنه بعض القيود خاصة بسبب العطلة التى تنتج عن البيروقراطية .

وتؤكد المادة (١٥) من القانون الجديد أن الحكومة على جميع المستويات مسئولة عن تأمين وضمان حق ذاتية الصفقات الاستثمارية الأجنبية وتشجيعها بتطبيق السبل العلمية المتقدمة المتعارف عليها دوليا .

وتأتى هذه القوانين الاقتصادية الجديدة فى أعقاب انخفاض فى حجم الاستثمار الاجنبى قدره ٢٠٪ شهدته البلاد فى النصف الاول من عام ١٩٨٦ ، وتعد هذه أول انتكاسة تتعرض لها الصين منذ أن فتحت أبواب الاستثمار الأجنبى عام ١٩٧٨ ، كما أن الحكومة الصينية غير راضية عن القطاع الذى أنفق فيه العائد من الاستثمار الأجنبى الذى بلغ ٣٢ر٥ مليار دولار منذ بدايته فمعظم هذه الأموال أستغلت فى انشاء الفنادق وبعض مشروعات الخدمات فى حين أن نسبة قليلة منها استغلت فى قطاع الصناعة .

وفى الوقت نفسه صرح أحد المسئولين فى مجال التجارة فى الصين بأنه غير مستاء بسبب انخفاض عدد العقود التى وقعها مع المستثمرين الأجانب لأنه أصبح يدقق أكثر من ذى قبل فى نوعية المشروعات وليس عددها .

الا أن أحد الدبلوماسيين الصينيين قد أكد أن الصين تحتاج الى مايقرب من ٤ مليار دولار خلال السنوات الاربع القادمة كعائد من الاستثمار الأجنبى لتحقيق أهداف الخطة الخمسية التى بدأت هذا العام .

ويعانى المستثمرون الأجانب من أن القوانين الصينية مطاطه خاصة فيما يتعلق بالعقود الرسمية التى تعقد مع الحكومة والتى تتيح لها فى بعض الأحيان الاخلال بشروط العقد المبرم بينها وبين المستثمرين .

وقد أكد مدير مركز الابحاث الاقتصادية والتشريعية الصينى مؤخرا بأن المسئولين سيعملون على حماية المستثمر الأجنبى وعليه أن يتجه للقضاء اذا قام أحد المتعاملين معه بالاخلال بشروط العقود التى تبرم بينهم .

الا أن الدبلوماسيين الغربيين يعتقدون أن المستثمر الأجنبى لن يلجأ للقضاء الصينى الذى لايزال غير ناضج .

ويقرر مدير مركز الابحاث المذكور أن على الصين أن تحسن من مناخها الاقتصادى لتنمية الاستثمار الأجنبى أسوة بالدول الآسيوية الأخرى التى اتجهت للصناعة مؤخرا .

وقد أعرب الزعيم الصينى شياوبنج عن اعتقاده بأن رجل الأعمال الأجنبى لن يجد مناخا آمنا مثل الصين للاستثمار .

واصرار الزعيم الصينى شياوبنج على تشجيع الاستثمار وتقديم الحوافز الجديدة للمستثمرين الأجانب يدل على أن الزعماء الصينين الذين يتسمون بالواقعية والعلمية لايزالون فى المقدمة وأنهم سيقومون بالتعديلات اللازمة لتقدم الصين .

وقد صرح مسئول تجارى أمريكى بأنه يرى أن الصين يجب أن تصدر قوانين أكثر دقة وتخصص لتوفير بدائل الاستيراد .

وتهدف الحكومة الصينية فى المقام الأول الى زيادة التصدير لمواجهة العجز فى ميزانيتها الذى بلغ فى الأشهر التسعة الأولى من هذا العام ٨٫٩ مليار دولار . وعلى الحكومة أيضا أن تضع أسسا قومية موحدة للتبادل التجارى الخارجى .

وقد أدى نقص العمالة الأجنبية هذا العام الى تأجيل عدد من المشروعات الاستثمارية المشتركة ، كما أن رجال الاعمال الصينية يعانون من القيود التى تفرضها الحكومة على القروض الأجنبية .

ويقول رجال الأعمال الأجانب أن القوانين الجديدة لا تحل مشكلة تحويل العملة الصينية الى عملة صعبة ، ويجب على الشركات الاستثمارية تسويق انتاجها داخل الصين فى المرحلة الأولى من الانتاج الا أنه يجب أن تكون هناك طريقة لتحقيق ايرادات بالعملة الصعبة من هذه المبيعات .

٣ - أندونيسيا

تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى فى اندونيسيا (١) .....

أعلنت الحكومة الاندونيسية تخفيف القيود بالنسبة للقوانين التى تشمل الاستثمار الأجنبى وتجارة المواد الاولية .

ويتمثل التغيير الاساسى فى الاستثمار الأجنبى فى تخفيف المطلب الخاص بالملكية الاندونيسية لـ ٥١٪ على الاقل فى المشروعات المشتركة ، بعد ١٠ سنوات فى العمل التجارى .

وفى بعض الحالات الخاصة فان مجلس التنسيق المشترك للاستثمار الأندونيسى سيساعد المستثمرين الأجانب فى المشروعات المشتركة لايجاد استثمارات أندونيسية جديدة .

(١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩٠٦ ، أندونيسيا - تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى ، ص ٥٤

كما أن تغير قوانين الاستثمار الأجنبى يسمح فى الوقت الراهن للمستثمرين الأجانب بطرح الأسهم للشركات الاندونيسية الأخرى ، فى حالة عدم رغبة المستثمرين الاندونيسيين الذين يرتبطون بمشروعات مشتركة ، فى زيادة استثمارتهم الى ٥١٪ .

وفى حالة عدم امكانية ايجاد الاستثمارات الاندونيسية القومية ، فانه سوف يسمح للمستثمرين الاجانب بطرح الأسهم للبنوك الاندونيسية أو للهيئات المالية غير المصرفية أو للمستثمرين من خلال البورصة .

كما أنه سوف يسمح للمستثمرين الأجانب بدخول مجال الخدمات والمجالات الأخرى التى كانت مقتصرة من قبل على الجانب القومى الاندونيسى وذلك فى حالة عدم تناول النشاط المحلى لتلك المجالات بصورة كاملة وقد تم أيضا تخفيف القانون السابق الذى يتطلب حدا أدنى للاستثمار الاجنبى يبلغ المليون دولار أى مايعادل ٦٦٦ ألف جنيه أسترلينى فى المجالات ذات الاولوية الخاصة ، الا أنه لم يتحدد بعد الحد الأدنى الجديد الذى سيطبق بالنسبة للاستثمار الأجنبى .

الا أن الحد الأدنى الذى يبلغ المليون دولار للاستثمار الأجنبى سيتمر العمل به فى مجالات معينة كالانشاءات .

كذلك تم تخفيف القوانين التى تتطلب استثمارا أندونيسيا بحد أدنى ٢٠٪ فى المشروعات المشتركة ، بالنسبة للانشطة ذات المخاطره الضخمة والمجموعات الخاصة بالتكنولوجيا المتقدمة والشركات التى تعمل فى المناطق النائية وكذلك الشركات التى تصدر كافة انتاجها .

ومن المنتظر أن تقدم امتيازات خاصة بالنسبة لرسوم الاستيراد للشركات التى تعمل فى مجال الخدمات ، باستثناء الانشاءات ، كما سيؤجل سداد رسوم الاستيراد فى الوقت الحالى الى مابعد دخول الشركات فى مرحلة الانتاج التجارى ، حيث سيتم السداد على مراحل تمتد الى

خمس سنوات بعد بدء الانتاج التجارى .

٤ — كوريا الجنوبية

كوريا الجنوبية تجربة تنمية ناجحة (١) .....

عن تجربة كوريا الجنوبية للتنمية — تحدث الدكتور ابراهيم عويس أمام مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ — الذى عقدته جمعية أصدقاء العلميين المصريين فى الخارج فى مؤتمرها العلمى السابع — مبينا العوامل التى ساعدت على نجاح التجربة فى كل من كوريا الجنوبية وتركيا .

وتشير هنا الى حالة كوريا الجنوبية فى الاتى :

أن عوامل النجاح الاساسية ارتكزت على : —

- الاعتماد الكامل على القطاع الخاص .
- التعامل الحر فى النقد الأجنبى بالنسبة للبنوك مع وجود نوع من الرقابة من البنك المركزى (فى مصر : حرمان البنوك المشتركة من التعامل فى النقد الاجنبى مما أتاح الفرصة لتجار العملة واخضاع سعر الصرف للمضاربة) .
- وضع نظام يشجع تشجيعا كبيرا على زيادة الصادرات والتى يستخدم عائدها فى تسديد فوائد القروض الأجنبية وفى زيادة عجلة الانتاج الداخلى .
- القضاء على البيروقراطية الادارية التى تخفق الانطلاق الاقتصادى
- استخدام الموارد أفضل استخدام (كوريا : تنافس أكبر دول العالم فى صناعة السيارات) .

---

(١) الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩٣٩ ، القطاع الخاص يقود التنمية عام ٢٠٠٠ المؤتمر السابع لجمعية أصدقاء العلميين المصريين فى الخارج — المؤتمر العلمى السابع مصر عام ٢٠٠٠ ، ص ٣٣ .

٥ - اليابـــان

الاستثمارات تتجه نحو الكاريبى (١) .....

بتشجيع من حكومة " ريجان " وكذلك المسئولون فى " الكاريبى " يتطلع بعض رجال الأعمال اليابانيين الى فرص الاستثمار فى منطقة الكاريبى .

وكانت الجهود الاميريكية قد تعثرت فى انعاش التنمية الاقتصاديـــة للمنطقة بمساعدة القطاع الخاص .

وتتمثل العوامل المشجعة بصفة أساسية فى انخفاض تكاليف العمل والسياسة الاميريكية التفضيليـة للرسوم بالنسبة للعديد من السلع والمنتجات وفقـا لمبادرة الرئيس " ريجان " بشأن الكاريبى .

ومنذ عدة أشهر قام رئيس وزراء ترينداد وتوباجو وكذلك رئيس وزراء جامايكـا بزيارة لطوكيو لدعوة المسئولين السياسيين ومسئولى التجارة للمساهمـة فى تنمية الدولتين وتشير المصادر الى أن هناك استثمارات جديدة فـى المنطقة تقدر حتى الوقت الحالى بـ ٢٠٠ مليون دولار ، ويضيـف مسئولو التجارة الامريكيون الى أن هناك فرص عمل جديدة تبلغ ٣٥ ألف وظيفة .

ومازال البرنامج الذى يشمل ٢١ دولة فى منطقة الكاريبى وأمريكا الوسطى يواجه الانتقادات لفشله فى مساعدة تلك الدول على تحسين البنية الأساسية بها وتزويدها بالطرق الجديدة ومحطات الطاقة والتسهيلات الخاصـة بالموانىء .

وتشير وجهة نظر حكومة " ريجان " الى أن المزيد من الاستقرار والنمـو الاقتصادى فى دول الكاريبى يعنى انكماش الاستياء الاجتماعـى ووفقا لذلك تتطلع الى الحد من الظروف التى تشعر فيها الولايات المتحدة باضطرارها للتدخل عسكريا فى المنطقة كما حدث فى جمهورية الدومينكان خلال الستينات .

---

(١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٩٧ ، الاستثمارات تتجه نحو الكاريبى ، ص ٥٣

٦ — أمريكا اللاتينيـــة

مأزق الاستثمار فى أمريكا اللاتينية (١) .....

أشار بنك التنمية انتر — أميركان من أن القلق المتزايد فى الوقت الحالى حول مستقبل التنمية فى امريكا اللاتينية يرجع الى استمرار حالة الركود فـــى الاستثمارات المحلية فى المنطقة .

وأوضح التقرير السنوى للبنك — الذى أكد حدوث انخفاض فى التزامـــات القروض المصرفية لامريكا اللاتينية — الى أن الانفاق الاستثمارى لم يسجـــل انتعاشا ملموسا حيث بلغ ٣٠٪ وذلك بانخفاض عن حجم الانفاق الـــذى سجله خلال عام ١٩٨٠ والذى بلغ ١٦٧ مليار دولار أى ما يعادل ١١٩ مليار جنيه استرلينى وأضاف التقرير أنه ينبغى اتباع سياسة اقتصادية تضمـــن الاستثمار والتمويل وذلك باتخاذ اجراءات تقشفية قصيرة الأجل مـــن جانب حكومات دول أمريكا اللاتينية لمواجهة أزمة الديون التى بدأت فى عام ١٩٨٢ وجدير بالذكر أن نقص الاستثمار فى مشروعات التنمية يمثل أحد الأسبـــاب الرئيسية وراء انخفاض يتراوح بين ٥٠٠ مليون دولار الى ٣٫٦ مليار دولار فى التزامات القروض المصرفية لامريكا اللاتينية خلال العام ١٩٨٥ .

وبذلك فانه ينبغى أن يخفض بنك التنمية الامريكى من دعمه للدول الناميـــة كما فعل البنك الدولى من قبل وذلك فى الوقت الذى تواجه فيه تلـــك الدول أزمة مدفوعات الديون وكذلك انخفاض مستويات المعيشة وخلال الاجتماع السنوى للبنك تمت مباحثات مكثفة حول حجم الزيادة المقبلة فى رأسمـــال البنك وبالتالى يتحدد حجم رأس المال الذى سيقوم البنك باقراضه خـــلال

---

(١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٩٩ ، مأزق الاستثمار فى امريكا اللاتينيـــة ص ٥٢ .